المصـــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 03-08-2007
الصفحـات : 5
العـــدد : 2499
المسلسل : 44

صدرت الموافقة السامية بإنشائه منذ 6 سنوات

مختصون يطالبون بتفعيل المجلس الأعلى للمعاقين

الرياض: ماجدة عبدالعزيز

طالب عدد من المختصين في مجال الإعاقة بتفعيل دور المجلس الأعلى للمعاقين والذي صدر الأمر السامي بإنشائه منذ أكثر من 6 أعوام مضت، غير أن الأمر بقي على حاله ولم يفعل القرار السامي حتى الآن الأمر الذي سينعكس سلبا على تلبية طلبات وحاجات هذه الفئة الخاصة والهامة من المجتمع.

وعلق المشرف العام على التربية الخاصة بوزارة التربية والتعليم الدكتور ناصر بن علي الموسى على هذا الأمر بقوله: "إن المعاقين يعلقون آمالاً عريضة على القيادة الحكيمة بإصدار أمر لتشكيل المجلس الأعلى للمعاقين للقيام بمهامه وبدوره المنوط به الذي من شأنه أن يعمل على تطوير مستوى الخدمات المقدمة لهذه الفئة"، مشيرا إلى أنه لا يوجد نظام يمكن تفعيله إلا عن طريق آلية حيث نصت المادة الثامنة من نظام رعاية المعاقين على إنشاء مجلس أعلى لشؤون المعاقين يعمل على رسم السياسة العامة في مجال الإعاقة وتدبير شؤون المعاقين، فيما نصت المادة التاسعة من النظام على تحديد صلاحيات هذا المجلس كاملة والتي من أهمها إعداد اللوائح التنظيمية والتنفيذية لهذا النظام بالذات، مؤكدا أنه بدون تشكيل هذا المجلس لا يمكن أن يفعل هذا النظام.

من جانبه أكد أستاذ الإعاقات الشديدة بقسم التربية بجامعة الملك سعود الدكتور بندر العتيبي أن أهمية المجلس تكمن في توحيد جميع الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة والتنسيق بين الجهات المقدمة لهذه الخدمات مثل وزارة التربية

إبراهيم العقيل

والتعليم ووزارة الشؤون الاجتماعية ووزارة الصحة وغيرها، مشيرا إلى أن تأخير تفعيل القرار السامي في هذا الشأن يطرح علامة استفهام حول مصير هذا المجلس الذي تنعقد آمال كبيرة على إنشائه منذ أكثر من سبع سنوات، وقال إننا لا نلقي باللوم على جهة معينة ولكن هذا التأخير يقلل من فرص دمج هؤلاء الأشخاص داخل المجتمع

إبراهيم العقيل

وهو الأهم في الموضوع وبالتالي تأخير تفعيل المجلس هو تأخير لفلسفة الدمج التي تبنتها الدولة.

في حين أشار أستاذ التربية الخاصة بجامعة الملك سعود الدكتور إبراهيم العقيل إلى أن الحاجة قائمة وتزداد لتفعيل المجلس، فالمعاقون هم شريحة كبيرة من المجتمع تتجاوز 10٪ (حسب إحصائيات الأمم المتحدة)، وأن نظام رعاية المعاقين وضع الخطوط العريضة التي تكفل توفير جميع الخدمات والاحتياجات والتسهيلات للأفراد المعاقين، وهذا القانون يعتبر اللبنة الأولى لجهة رسمية تتولى تطبيق القرارات الخاصة بالمعاقين وتتولى التنسيق بين عدد من الجهات في هذا الشأن، مشيرا إلى أهمية المجلس في حياة هذه الفئة من المجتمع لكونه الجهة المخولة بسن التشريعات والقوانين التي تكفل حقوقهم، وكذلك متابعة تطبيق مثل هذه القوانين المقتصرة على المعاق وأسرته للحصول على حقوقهم عامة، كما يساعد المختصين في هذا المجال بالبدء من حيث انتهى إليه من سبقنا من الدول المتقدمة في هذا المجال وليس ما بدأوا به، مضيفا أن المعاق له احتياجات تطابق احتياجات غيره من الأسوياء، لكن الفرق أن هذا الإنسان يحتاج إلى من يساعده

المصـــــدر : الوطن السعودية
التـــاريخ : 03-08-2007 العـــدد : 2499
الصفحـات : 5 المسلسل : 44

على الحصول على احتياجاته ويضمن له ذلك، والتي منها الحاجة إلى الأمن والعناية الصحية وإلى التربية والتعليم والتأهيل المهني ومن ثم الحاجة إلى الحصول على عمل مناسب.

وأشار أستاذ التربية الخاصة بجامعة الملك سعود الدكتور إبراهيم العثمان أنه منذ صدور قرار المجلس الأعلى بمواده الـ16 وبكل تفاصيله لم يبدأ بعد، وأحد أهم القرارات أن ينشر في الصحف الرسمية ويعمل به خلال 180 يوماً من تاريخ النشر أي بتاريخ 1422/4/21، وكان من المقرر أن يكون قد بدأ أعماله، وأكد أن هذا القرار له الأولوية لدى ذوي الاحتياجات الخاصة وذويهم، وأضاف أنه إذا صدر قرار بموافقة الأمر السامي فمن الواجب على الجهات المختصة تنفيذه في موعده وعدم التقاعس عن البدء به، فهناك عدة قطاعات تقدم خدمات لذوي الاحتياجات الخاصة ولكنها تحتاج للتنسيق لأن المتضرر من عدم التنسيق هو المعاق الذي يبحث في كل القطاعات والجهات التي تقدم له الخدمات، وكل جهة تحيله على الأخرى والحاجة ملحة لتفعيل المجلس الأعلى للتنسيق بين هذه الخدمات وتطويرها، وذكر أن على الأسر إثارة موضوع مجلس المعاقين.

يذكر أن نظام رعاية المعاقين صدر بموجب مرسوم رقم م/37 وتاريخ 1421/9/23 يقضي بالموافقة على قرار مجلس الوزراء رقم424 بتاريخ 1421/9/25 الخاص بإقرار نظام رعاية المعاقين وتأهيلهم، ثم صدر أمر ملكي رقم أ/66 بتاريخ 1423/4/27 هـ بتعيين ولي العهد وقتها الأمير عبدالله بن عبدالعزيز رئيسا للمجلس الأعلى لشؤون المعاقين.